

# خارج الفقہ

۱۲-۶-۹۳ کتاب القصاص ۱

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ (١٠٠)

# كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

## قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب، و الشرائط المعتبرة فيه، و ما يثبت به، و كيفية الاستيفاء.

## موجب قصاص النفس

- القول فی الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

## موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

## العمد

- مسألة ٢ العمد قد يكون مباشرة كالذبح و الخنق باليد و الضرب بالسيف و السكين و الحجر الغامز و الجرح فى المقتل و نحوها مما يصدر بفعله المباشري عرفا ففيه القود، و قد يكون بالتسبيب بنحو، و فيه صور نذكرها فى ضمن المسائل الآتية.

## العمد

- مسألة ٣ لو رماه بسهم أو بندقة فمات فهو عمد عليه القود و لو لم يقصد القتل به، و كذا لو خنقه بحبل و لم يزح عنه حتى مات، أو غمسه في ماء و نحوه و منعه عن الخروج حتى مات أو جعل رأسه في جراب النورة حتى مات، إلى غير ذلك من الأسباب التي انفرد الجاني في التسبب. المتلف، فهي من العمد.



## العمد

- مسألة ٤ في مثل الخنق و ما بعده لو أخرجه منقطع النفس أو غير منقطع لكن متردد النفس فمات من أثر ما فعل به فهو عمد عليه القود.

## العمد

- مسألة ٥ لو فعل به أحد المذكورات بمقدار لا يقتل مثله غالباً لمثله ثم أرسله فمات بسببه فان قصد و لو رجاء القتل به ففيه القصاص، و إلا فالدية، و كذا لو داس بطنه بما لا يقتل به غالباً أو عصر خصيته فمات أو أرسله منقطع القوة فمات.

## العمد

- مسألة ٦ لو كان الطرف ضعيفا لمرض أو صغراً أو كبيراً و نحوها ففعل به ما ذكر في المسألة السابقة فالظاهر أن فيه القصاص و لو لم يقصد القتل مع علمه بضعفه، و إلا ففيه التفصيل المتقدم.

## العمد

- مسألة ٧ لو ضربه بعضا مثلا فلم يقلع عنه حتى مات أو ضربه مكررا ما لا يتحمله مثله بالنسبة إلى بدنه ككونه ضعيفا أو صغيرا أو بالنسبة إلى الضرب الوارد ككون الضارب قويا أو بالنسبة إلى الزمان كفصل البرودة الشديدة مثلا فمات فهو عمد.

## العمد

- مسألة ٨ لو ضربه بما لا يوجب القتل فأعقبه مرضاً بسببه و مات به فالظاهر أنه مع عدم قصد القتل لا يكون عمداً و لا قوداً، و مع قصده عليه القود.

## کتاب القصاص

- مسألة ٩ لو منعه عن الطعام أو الشراب مدة لا يحتمل لمثله البقاء فهو عمد و إن لم يقصد القتل، و إن كان مدة يتحمل مثله عادة و لا يموت به لكن اتفق الموت أو أعقبه بسببه مرض فمات ففيه التفصيل بين كون القتل مقصودا و لو رجاء أو لا.

## طرحه فی النار

- مسألة ١٠ لو طرحه فی النار فعجز عن الخروج حتى مات أو منعه عنه حتى مات قتل به، و لو لم يخرج منها عمدا و تخاذلا فلا قود و لا دية قتل، و عليه دية جنایة الإلقاء فی النار، و لو لم يظهر الحال و احتمل الأمران لا یثبت قود و لا دية.

## لو ألقاه في البحر

- مسألة ١١ لو ألقاه في البحر و نحوه فعجز عن الخروج حتى مات أو منعه عنه حتى مات قتل به، و مع عدم خروجه عمدا و تخاذلا أو الشك في ذلك فحكمه كالمسألة السابقة، و لو اعتقد أنه قادر على الخروج لكونه من أهل فن السباحة فألقاه ثم تبين الخلاف و لم يقدر الملقى على نجاته لم يكن عمدا.



## لو فصدہ

- مسألة ١٢ لو فصدہ و منعه عن شدہ فنزف الدم و مات فعليه القود و لو فصدہ و تركہ فان كان قادرا على الشد فتركہ تعمدا و تخاذلا حتى مات فلا قود و لا دية النفس، و عليه دية الفصد، و لو لم يكن قادرا فان علم الجاني ذلك فعليه القود، و لو لم يعلم فان فصدہ بقصد القتل و لو رجاء فمات فعليه القود ظاهرا، و إن لم يقصدہ بل فصدہ برجاء شدہ فليس عليه القود، و عليه دية شبه العمد.

## لو ألقى نفسه من علو على إنسان

- مسألة ١٣ لو ألقى نفسه من علو على إنسان عمداً فإن كان ذلك مما يقتل به غالباً و لو لضعف الملقى عليه لكبر أو صغر أو مرض فعليه القود و إلا فإن قصد القتل به و لو رجاء فكذلك هو عمد عليه القود، و إن لم يقصد فهو شبه عمد، و في جميع التقادير دم الجاني هدر، و لو عثر فوق على غيره فمات فلا شيء عليه لا دية و لا قوداً، و كذا لا شيء على الذي وقع عليه\*.

## لو ألقى نفسه من علو على إنسان

\* و لو ألقاه غيره قاصدا للأسفل أن يقتله أقيد الدافع به و بالواقع إن كان الوقوع مما يقتل الواقع غالبا أو قصد قتله أيضا، و لو قصد قتله بالدفع أو كان الوقوع مما يقتل غالبا و لم يقصد إيقاعه على الأسفل ضمن ديته، لأنه من الخطأ المحض و قتل بالواقع.

و ما ورد في موثقة ابن رئاب و عبد الله بن سنان «١» عن الصادق (عليه السلام) «في رجل دفع رجلا على رجل فقتله، فقال: الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول، قال: و يرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه، قال: و إن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضا» لا يمكن العمل به

## لو سحره فقتل

- مسألة ١٤ لو سحره فقتل و علم سببية سحره له فهو عمد إن أراد بذلك قتله، و إلا فليس بعمد بل شبهه، من غير فرق بين القول بأن للسحر واقعية أو لا، و لو كان مثل هذا السحر قاتلا نوعا يكون عمدا و لو لم يقصد القتل به

## لو جنى عليه عمدا فسرت فمات

- مسألة ١٥ لو جنى عليه عمدا فسرت فمات فان كانت الجناية مما تسرى غالبا فهو عمد، أو قصد بها الموت فسرت فمات فكذلك، و أما لو كانت مما لا تسرى و لا تقتل غالبا و لم يقصد الجانى القتل ففيه إشكال، بل الأقرب عدم القتل بها و ثبوت دية شبه العمد.

لو قدم له طعاما مسموما

- مسألة ١٦ لو قدم له طعاما مسموما بما يقتل مثله غالبا أو قصد قتله به فلو لم يعلم الحال فأكل و مات فعليه القود، و لا أثر لمباشرة المجنى عليه، و كذا الحال لو كان المجنى عليه غير مميز، سواء خلطه بطعام نفسه و قدم إليه أو أهده أو خلطه بطعام الآكل.

## لو قدم إليه طعاما مسموما

- مسألة ١٧ لو قدم إليه طعاما مسموما مع علم الآكل بأن فيه سما قاتلا فأكل متعمدا و عن اختيار فلا قود و لا دية،
- و لو قال كذبا أن فيه سما غير قاتل و فيه علاج لكذا فأكله فمات فعليه القود،
- و لو قال فيه سم و أطلق فأكله فلا قود و لا دية\*.
- \* هذا إذا لم تكن قرينة لبية أو لفظية على الهزل أو عدم كون السم قاتلا.

## لو قدم إليه طعاما فيه سم غير قاتل

- مسألة ١٨ لو قدم إليه طعاما فيه سم غير قاتل غالبا فان قصد قتله و لو رجاء فهو عمد لو جهل الآكل، و لو لم يقصد القتل فلا قود.



لو قدم إليه المسموم بتخيل أنه مهدور الدم

- مسألة ١٩ لو قدم إليه المسموم بتخيل أنه مهدور الدم فبان الخلاف لم يكن قتل عمد و لا قود فيه.

## لو جعل السم في طعام صاحب المنزل

- مسألة ٢٠ لو جعل السم في طعام صاحب المنزل فأكله صاحب المنزل من غير علم به فمات فعليه القود لو كان ذلك بقصد قتل صاحب المنزل،
- و أما لو جعله بقصد قتل كلب مثلا فأكله صاحب المنزل فلا قود بل الظاهر أنه لا دية أيضا\*،
- و لو علم أن صاحب المنزل يأكل منه فالظاهر أن عليه القود.
- \* بل الأظهر ثبوت الدية.

## لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص

- مسألة ٢١ لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص بلا إذنه فأكل و مات فلا قود و لا دية، و لو دعاه إلى داره لا لأكل الطعام فأكله بلا إذن منه و عدوانا فلا قود.

## لو حفر بئراً مما يقتل بوقوعه فيها

- مسألة ٢٢ لو حفر بئراً مما يقتل بوقوعه فيها و دعا غيره الذى جهلها بوجه يسقط فيها بمجيئه فجاء فسقط و مات فعليه القود،
- و لو كانت البئر فى غير طريقه و دعاه لا على وجه يسقط فيها فذهب الجائى على غير الطريق فوقع فيها لا قود و لا دية\*.
- \* بل الدية ثابتة لو حفر البئر فى غير ملكه بغير إذن المالك أو فى طريق عام من دون إذن مقبول من الحاكم.

## لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمى

- مسألة ٢٣ لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمى **مجهز** بحيث يستند القتل إليه لا إلى الجرح لا قود في النفس، و في الجرح قصاص إن كان مما يوجب، و إلا فأرث الجناية، و لو لم يكن مجهزا لكن اتفق القتل به و بالجرح معا سقط ما قابل فعل المجروح، فللولى قتل الجارح بعد رد نصف ديته.

- و موت **مُجَهِّز** أى وَحَى<sup>٣٤</sup> و جَهَّزَ على الجريح و أَجْهَزَ: أثبت قتله. الأَصْمَعِيُّ: أَجْهَزْتُ على الجريح إذا أسرعت قتله و قد تَمَّمت عليه. (لسان العرب، ج ٥، ص: ٣٢٥)

## لو ألقاه في مسبعة فقتله السباع

- مسألة ٢٤ لو ألقاه في مسبعة كزبية الأسد و نحوه فقتله السباع فهو قتل عمد عليه القود، و كذا لو ألقاه إلى أسد ضار فافترسه إذا لم يمكنه الاعتصام منه بنحو و لو بالفرار، و لو أمكنه ذلك و ترك تخاذلاً و تعمداً لا قود و لا دية، و لو لم يكن الأسد ضارياً فألقاه لا بقصد القتل فاتفق أنه قتله لم يكن من العمد، و لو ألقاه برجاء قتله فقتله فهو عمد عليه القود، و لو جهل حال الأسد فألقاه عنده فقتله فهو عمد إن قصد قتله، بل الظاهر ذلك لو لم يقصده.

## لو ألقاه في أرض مسبعة متكتفا

- مسألة ٢٥ لو ألقاه في أرض مسبعة متكتفا فمع علمه بتردد السباع عنده فهو قتل عمد بلا إشكال، بل هو من العمد مع احتمال ذلك و إلقاءه بقصد الافتراس و لو رجاء، نعم مع علمه أو اطمئنانه بأنه لا يتردد السباع فاتفق ذلك لا يكون من العمد، و الظاهر ثبوت الدية.

## لو ألقاه عند السبع

- مسألة ٢٦ لو ألقاه عند السبع فعضه بما لا يقتل به لكن سرى فمات فهو عمد عليه القود.



## لو أنهشه حية

- مسألة ٢٧ لو أنهشه حية لها سم قاتل بأن أخذها و أقمها شيئاً من بدنه فهو قتل عمد عليه القود،
- و كذا لو طرح عليه حية قاتلة فنهشته فهلك،
- و كذا لو جمع بينه و بينها في مضيق لا يمكنه الفرار أو جمع بينها و بين من لا يقدر عليه لضعف كمرض أو صغر أو كبر فان في جميعها و كذا في نظائرها قودا.

## لو أغرى به كلبا عقورا

- مسألة ٢٨ لو أغرى به كلبا عقورا قاتلا غالبا فقتله فعليه القود،
- و كذا لو قصد القتل به و لو لم يكن قاتلا غالبا أو لم يعلم حاله و قصد و لو رجاء القتل فهو عمد.

## لو ألقاه إلى الحوت

- مسألة ٢٩ لو ألقاه إلى الحوت فالتقمه فعليه القود،
- و لو ألقاه في البحر ليقتله فالتقمه الحوت بعد الوصول إلى البحر فعليه القود و إن لم يكن من قصده القتل بالتقام الحوت بل كان قصده الغرق،
- و لو ألقاه في البحر و قبل وصوله إليه وقع على حجر و نحوه فقتل فعليه الدية\*،
- و لو التقمه الحوت قبل وصوله إليه فالظاهر أن عليه القود.
- \*بل الظاهر القود.

## لو جرحه ثم عضه سبع

- مسألة ٣٠ لو جرحه ثم عضه سبع و سرتا فعليه القود لكن مع ردّ نصف الدية\*،
- و لو صالح الولي على الدية فعليه نصفها إلا أن يكون سبب عضّ السبع هو الجراح فعليه القود، و مع العفو على الدية عليه تمام الدية.
- \*هذا إذا كان الموت مستندا إلى السببين بالسوية و إلا فمقدار الدية تابع لكمية دوره في الموت فلو كان دوره ثلث السبب فيرد ثلث الدية و لو كان ثلثي السبب فثلثي الدية و هكذا. و يعين هذا الدور بالرجوع إلى المتخصص و هو الطبيب القانوني هنا.

## لو جرحه ثم عضه سبع ثم نهشته حية

- مسألة ٣١ لو جرحه ثم عضه سبع ثم نهشته حية فعليه القود مع ردّ ثلثي الدية\*،
- و لو صالح بها فعليه ثلثها و هكذا،
- و مما ذكر يظهر الحال في جميع موارد اشتراك الحيوان مع الإنسان في القتل.
- \* قد مر حكمه في المسألة الماضية.

## لو حفر بئرا و وقع فيها شخص بدفع ثالث

- مسألة ٣٢ لو حفر بئرا و وقع فيها شخص بدفع ثالث فالقاتل الدافع لا الحافر،
- و كذا لو ألقاه من شاهق و قبل وصوله إلى الأرض ضربه آخر بالسيف مثلا فقدّه نصفين أو ألقاه في البحر و بعد وقوعه فيه قبل موته مع بقاء حياته المستقرة قتله آخر، فان القاتل هو الضارب لا الملقى.

لو أمسكه شخص و قتله آخر و كان ثالث عينا لهم

- مسألة ٣٣ لو أمسكه شخص و قتله آخر و كان ثالث عينا لهم فالقود على القاتل لا الممسك، لكن الممسك يحبس أبدا حتى يموت في الحبس و الربيئة تشمل عيناه بميل محمي و نحوه.

## لو أكرهه على القتل

- مسألة ٣٤ لو أكرهه على القتل فالقود على المباشر إذا كان بالغاً عاقلاً دون المكره و إن أوعده على القتل، و يحبس الأمر به أبداً حتى يموت،
- و لو كان المكره مجنوناً أو طفلاً غير مميز فالقصاص على المكره الأمر،
- و لو أمر شخص طفلاً مميزاً بالقتل فقتله ليس على واحد منهما القود، و الدية على عاقلة الطفل، و لو أكرهه على ذلك فهل على الرجل المكره القود أو الحبس أبداً؟ الأحوط الثاني\*.
- \* بل الأقوى.



لو قال بالغ عاقل لآخر: «اقتلني و إلا قتلتك»

- مسألة ٣٥ لو قال بالغ عاقل لآخر: «اقتلني و إلا قتلتك» لا يجوز له القتل، و لا ترفع الحرمة،
- لكن لو حمل عليه بعد عدم إطاعته ليقتله جاز قتله دفاعا بل و جب، و لا شيء عليه،
- و لو قتله بمجرد الإيعاد كان آثما، و هل عليه القود؟ فيه إشكال و إن كان الأرجح عدمه، كما لا يبعد عدم الدية أيضا.

## لو قال: «اقتل نفسك»

- مسألة ٣٦ لو قال: «اقتل نفسك» فان كان المأمور عاقلا مميزا فلا شيء على الأمر، بل الظاهر أنه لو أكرهه على ذلك فكذلك، و  
يحتمل\* الحبس أبدا لإكراهه فيما صدق الإكراه، كما لو قال: «اقتل نفسك و إلا قتلتك شر قتلة»

- \* الأقوى هو هذا الاحتمال.

## یصح الإكراه بما دون النفس

- مسألة ٣٧ یصح الإكراه بما دون النفس، فلو قال له: «اقطع يد هذا و إلا قتلتك» كان له قطعها و ليس علیه قصاص، بل القصاص على المکره
- و لو أمره من دون إكراه فقطعها فالقصاص على المباشر،
- و لو أكرهه على قطع إحدى اليدين فاختر إحداهما أو قطع يد أحد الرجلين فاختر أحدهما فليس علیه شيء، و إنما القصاص على المکره الآمر.

## لو أكرهه على صعود شاهق

- مسألة ٣٨ لو أكرهه على صعود شاهق فزلق رجله و سقط فمات فالظاهر أن عليه الدية لا القصاص\*، بل الظاهر أن الأمر كذلك لو كان مثل الصعود موجبا للسقوط غالبا\*\* على إشكال.
- \* إلا إذا قصد القتل بذلك.
- \*\* بل على المكروه - بالكسر - قصاص في هذا الفرض إلا إذا كان المكروه - بالفتح - عالما و متوجها بأن مثل هذا الصعود موجب للسقوط فلا قصاص و لادية على المكروه - بالكسر - حينئذ بل يحبس أبدا.

## لو شهد اثنان بما يوجب قتلا

- مسألة ٣٩ لو شهد اثنان بما يوجب قتلا كالارتداد مثلا أو شهد أربعة بما يوجب رجما كالزنا ثم ثبت أنهم شهدوا زورا بعد إجراء الحد أو القصاص لم يضمن الحاكم و لا المأمور من قبله في الحد، و كان القود على الشهود زورا مع رد الدية على حساب الشهود\*،
- و لو طلب الولي القصاص كذبا و شهد الشهود زورا فهل القود عليهم جميعا أو على الولي أو على الشهود؟ وجوه، أقربها الأخير\*\*.
- \* لو كان شهادتهم قذفا كما في الشهادة على الزنا فعليهم حد القذف.
- \*\* الأقوى كون القود على الولي سيما لو باشر القصاص.

## لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح

- مسألة ٤٠ لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح بحيث لا يبقى له حياة مستقرة فذبحه آخر فالقود على الأول\*، وهو القاتل عمدا\*\*، و على الثانى دية الجناية على الميت\*\*\*،
- و لو جنى عليه و كانت حياته مستقرة فذبحه آخر فالقود على الثانى، و على الأول حكم الجرح قصاصا أو أرشا، سواء كان الجرح مما لا يقتل مثله أو يقتل غالبا.
- \* هذا خلاف الإحتياط و الأحوط ثبوت دية النفس لإضراره بالأعضاء الرئيسة.
- \*\* فى صدقه عليه نظر.
- \*\*\* بل دية النفس الكاملة على الأحوط و لا يبعد ثبوت القود لأحدهما.

لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى

- مسألة ٤١ لو جرحه اثنان فاندمل جراحة أحدهما و سرت الأخرى فمات فعلى من اندملت جراحته دية الجراحة أو قصاصها، و على الثانى القود فهل يقتل بعد رد دية الجرح المندمل أم يقتل بلا رد؟ فيه إشكال و إن كان الأقرب عدم الرد.

## لو قطع أحد يده من الزند و آخر من المرفق

- مسألة ٤٢ لو قطع أحد يده من الزند و آخر من المرفق فمات فان كان قطع الأول بنحو بقيت سرايته بعد قطع الثاني كما لو كانت الآلة مسمومة و سرى السمّ في الدم و هلك به و بالقطع الثاني كان القود عليهما، كما أنه لو كان القتل مستندا إلى السم القاتل في القطع و لم يكن في القطع سراية كان الأول قاتلا، فالقود عليه، و إذا كان سراية القطع الأول انقطع بقطع الثاني كان الثاني قاتلا.



## هل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس

- مسألة ٤٣ لو كان الجاني في الفرض المتقدم واحدا دخل دية الطرف في دية النفس على تأمل في بعض الفروض\*،

- \* و هو ما إذا كانت الجنايات متعددة عرفا فلا تدخل بل لكل واحد منها دية على حدة و القصاص كذلك. فلو شك في تعدد الجناية فلا يثبت إلا دية النفس أو قصاصها.

## هل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس

- و هل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس مطلقا أو لا مطلقا أو يدخل إذا كانت الجناية أو الجنايات بضربة واحدة، فلو ضربه ففقت عيناه و شج رأسه فمات دخل قصاص الطرف في قصاص النفس، و أما إذا كانت الجنايات بضربات عديدة لم يدخل في قصاصها، أو يفرق بين ما كانت الجنايات العديدة متوالية كمن أخذ سيفاً و قطع الرجل إرباً إرباً حتى مات، فيدخل قصاصها في قصاص النفس، و بين ما إذا كانت متفرقة كمن قطع يده في يوم و قطع رجله في يوم آخر و هكذا إلى أن مات، فلم يدخل قصاصها في قصاصها؟ وجوه، لا يبعد أوجهية الأخير، و المسألة بعد مشكلة،

## هل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس

- نعم لا إشكال في عدم التداخل لو كان التفريق بوجه اندمل بعض الجراحات، فمن قطع يد رجل فلم يمت و اندملت جراحاتها ثم قطع رجله فاندملت ثم قتله يقتص منه ثم يقتل.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- مسألة ٤٤ لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد اقتص منهم إذا أراد الولي، فيرد عليهم ما فضل من دية المقتول، فيأخذ كل واحد ما فضل عن ديته، فلو قتله اثنان و أراد القصاص يؤدي لكل منهما نصف دية القتل، و لو كانوا ثلاثة فلكل ثلثا ديته و هكذا، و للولي أن يقتص من بعضهم و يردّ الباقي المتروكون دية جنائتهم إلى الذي اقتص منه، ثم لو فضل للمقتول أو المقتولين فضل عما رده شركاؤهم قام الولي به، و يرده إليهم كما لو كان الشركاء ثلاثة فاقتص من اثنين، فيرد المتروك دية جنائته، و هي الثلث إليهما، و يرد الولي البقية إليهما، و هي دية كاملة، فيكون لكل واحد ثلثا الدية.

## الشركة في القتل

- مسألة ٤٥ تتحقق الشركة في القتل بأن يفعل كل منهم ما يقتل لو انفرد كأن أخذوه جميعاً فألقوه في النار أو البحر أو من شاهق، أو جرحوه بجراحات كل واحدة منها قاتلة لو انفردت، وكذا تتحقق بما يكون له الشركة في السراية مع قصد الجنائية، فلو اجتمع عليه عدة فجرحه كل واحد بما لا يقتل منفرداً لكن سرت الجميع فمات فعليهم القود بنحو ما مر ولا يعتبر التساوي في عدد الجنائية، فلو ضربه أحدهم ضربة و الآخر ضربات و الثالث أكثر و هكذا فمات بالجميع فالقصاص عليهم بالسواء، و الدية عليهم سواء، و كذا لا يعتبر التساوي في جنس الجنائية، فلو جرحه أحدهما **جائفة** و الآخر **موضحة** مثلاً أو جرحه أحدهما و ضربه الآخر يقتص منهما سواء، و الدية عليهما كذلك بعد كون السراية من فعلهما.

- معجم مقائيس اللغة؛ ج ١، ص: ٤٩٥
- و طَعْنَةٌ جَائِفَةٌ، إِذَا وَصَلَتْ إِلَى الْجَوْفِ.

## المُوضِحَة

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي؛ ج ٢، ص: ٦٦٢
- الشَّجَّةُ بِالرَّأْسِ كَشَفَتِ الْعَظْمَ فَهِيَ (مُوضِحَة) وَ لَا قِصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ الشَّجَاجِ إِلَّا فِي (المُوضِحَة) وَ فِي غَيْرِهَا الدِّيَّةُ
- مجمع البحرين؛ ج ٢، ص: ٤٢٤
- و الموضحة من الشجاج: هي التي تبدى وضح العظم أى بياضه، يقال أوضحت الشجة فى الرأس: كشفت العظم، فهي موضحة. و منه
- الْحَدِيثَ " لَا قِصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ الشَّجَاجِ إِلَّا فِي الْمُوضِحَةِ " وَ مِنْهُ " فِي الْمُوضِحَةِ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ "
- و المراد بها ما كان فى الرأْس و الوجه، و أما ما كان فى غيرهما ففيه الحكومة، أى حكومة عدل.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- مسألة ١٤ [شرائط قتل جماعة بواحد]
- إذا قتل جماعة واحدا قتلوا به أجمعين، بشرطين:
- أحدهما: أن يكون كل واحد منهم مكافئاً له، أعنى: إذا انفرد كل واحد منهم بقتله قتل، و هو أن لا يكون فيهم مسلم مشارك للكفار في قتل كافر، و لا والد شارک غيره في قتل ولده.



## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- والثاني: أن يكون جناية كل واحد منهم لو انفرد بها كان منها التلف، فاذا حصل هذا في الحياة و الجناية قتلوا كلهم به. و به قال في الصحابة: على عليه السلام، و عمر بن الخطاب، و المغيرة بن شعبة، و ابن عباس. و في التابعين: سعيد بن المسيب، و الحسن البصري، و عطاء. و في الفقهاء: مالك، و الأوزاعي، و الثوري، و أبو حنيفة و أصحابه، و الشافعي، و أحمد، و إسحاق إلا أن عندنا أنهم لا يقتلون بواحد إلا إذا رد أولياؤه ما زاد على دية صاحبهم. و متى أراد أولياء المقتول قتل كل واحد منهم كان لهم ذلك، و رد الباقيون على أولياء هذا المقاد منه ما يزيد على حصة صاحبهم.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- و لم يعتبر ذلك أحد من الفقهاء «٤».
- (٤) الأم ٦: ٢٢-٢٣، و مختصر المزنى: ٢٣٧، و المجموع ١٨: ٣٦٩، و الوجيز ٢: ١٢٧، و كفاية الأخيار ٢: ٩٩، و السراج الوهاج: ٤٨٣، و مغنى المحتاج ٤: ٢٠، و رحمة الأمة ٢: ٩٨، و الميزان الكبرى ٢: ١٤١، و المبسوط ٢٦: ١٢٧، و بدائع الصنائع ٧: ٢٣٨، و شرح فتح القدير ٨: ٢٧٨، و الهداية ٨: ٢٧٨، و تبين الحقائق ٦: ١١٤، و اللباب ٣: ٤٢، و أحكام القرآن للجصاص ١: ١٤٦، و عمدة القارى ٢٤: ٥٥، و حلية العلماء ٧: ٤٥٦، و فتح المعين: ١٢٧، و الفتاوى الهندية ٦: ٥، و المغنى لابن قدامة ٩: ٣٦٧، و الشرح الكبير ٩: ٣٣٥، و بداية المجتهد ٢: ٣٩٨، و الجامع لأحكام القرآن ٢: ٢٥١، و سبل السلام ٣: ١٢٠٣، و فتح الرحيم ٣: ٨٢، و أسهل المدارك ٣: ١١٩.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

1. و قال محمد بن الحسن: القياس أن لا يقتل جماعة بواحد، و لا تقطع أيد بيد، إلا أنا تركنا القياس في القتل للأثر، و تركنا الأثر في القطع على القياس «١».
2. و ذهب طائفة إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد، لكن ولي المقتول يقتل منهم واحدا، و يسقط من الدية بحصته، و يأخذ من الباقيين الباقي من الدية على عدد الجناة. ذهب إليه في الصحابة عبد الله بن الزبير، و معاذ. و في التابعين ابن سيرين، و الزهري «٢».
3. و ذهبت طائفة: الى أن الجماعة لا تقتل بالواحد، و لا واحد منهم. ذهب إليه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، و أهل الظاهر داود و أصحابه «٣».

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم «٤».
- و أيضا: قوله تعالى «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» «٥» و معناه: انه إذا علم انه إذا قتل قتل لا يقتل فتبقى الحياة، فلو كانت الشركة تسقط القصاص لبطل حفظ الدم بالقصاص، لأن كل من أراد قتل غيره شاركه آخر في قتله، فبطل القصاص.
- و قال الله تعالى «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» «١» و من قتله ألف أو واحد فقتل مظلوما، و يجب أن يكون لوليّه سلطان في القود به.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- (١) أشار إليه في المجموع ١٨ : ٣٦٩.
- (٢) عمدة القارى ٢٤ : ٥٥، و حلية العلماء ٧ : ٤٥٦، و المغنى لابن قدامة ٩ : ٣٦٧، و الشرح الكبير ٩ : ٣٣٥.
- (٣) المغنى لابن قدامة ٩ : ٣٦٧، و الشرح الكبير ٩ : ٣٣٥، و عمدة القارى ٢٤ : ٥٥، و المجموع ١٨ :
- ٣٦٩، و حلية العلماء ٧ : ٤٥٧، و البحر الزخار ٦ : ٢١٨، و سبل السلام ٣ : ١٢٠٣.
- (٤) الكافى ٧ : ٢٨٣، و من لا يحضره الفقيه ٤ : ٨٥ حديث ٢٧٤ - ٢٧٦، و التهذيب ١٠ : ٢١٧ حديث ٨٥٤ - ٨٥٦، و الاستبصار ٤ : ٢٨١.
- (٥) البقرة: ١٧٩.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- و روى أبو شريح الكعبي «٢»: أن النبي صلى الله عليه و آله قال: ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القليل من هذيل و أنا و الله عاقلة، فمن قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا و ان أحبوا أخذوا الدية «٣» و لم يفصل بين الواحد و الجماعة. و هو إجماع الصحابة. روى عن علي عليه السلام، و عمر، و ابن عباس، و المغيرة «٤».
- و روى سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسا أو سبعا برجل قتلوه قتل غيلة. و قال عمر: لو تما لا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا «٥».
- و روى عن علي عليه السلام أنه قتل ثلاثة قتلوا واحدا «٦».
- و عن المغيرة بن شعبة أنه قتل سبعة بواحد «٧».

# لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- (١) الاسراء: ٣٣.
- (٢) اختلف أصحاب التراجم في اسمه فقال ابن حجر: أبو شريح الخزاعي الكعبي قيل اسمه خويلد بن عمرو، وقيل عمرو بن خويلد، وقيل عبد الرحمن بن عمرو، وقيل هاني، وقيل كعب و المشهور الأول. أسلم يوم الفتح، روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و عن ابن مسعود. مات بالمدينة سنة ثمان و ستين، وقيل ثمان و خمسين. تهذيب التهذيب ١٢: ١٢٥.
- (٣) سنن أبي داود ٤: ١٧٢ حديث ٤٥٠٤، و سنن الدارقطني ٣: ٩٥ حديث ٥٤، و سنن الترمذي ٤: ٢١ حديث ١٤٠٦، و مسند أحمد بن حنبل ٦: ٣٨٥، و تلخيص الحبير ٤: ٢١ حديث ١٦٩٤.
- (٤) انظر سبل السلام ٣: ١٢٠٢-١٢٠٣.
- (٥) الموطأ ٢: ٨٧١ حديث ١٣، و السنن الكبرى ٨: ٤١، و عمدة القاري ٢٤: ٥٥، و فتح الباري ١٢: ٢٢٧، و كفاية الأخيار ٢: ٩٩، و تلخيص الحبير ٤: ٢٠، و سبل السلام ٣: ١٢٠٢.
- (٦) كفاية الأخيار ٢: ٩٩.
- (٧) السنن الكبرى ٨: ٤١، و كفاية الأخيار ٢: ٩٩، و في فتح الباري ١٢: ٢٢٨ و سبل السلام ٣: ١٢٠٢ «أربعة» فلاحظ.
- الخلاف، ج ٥، ص: ١٥٨
- و عن ابن عباس أنه إذا قتل جماعة واحدا قتلوا به و لو كانوا مائة «١».
- (١) كفاية الأخيار ٢: ٩٩، و البحر الزخار ٦: ٢١٨.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- إذا قتل جماعة واحدا قتلوا به أجمعين بشرطين
- أحدهما أن يكون كل واحد منهم مكافئا له أعنى لو تفرد بقتله قتل به و هو ألا يكون فيهم مسلم يشارك الكفار في قتل كافر و لا والد يشارك غيره في قتل ولده، و الثاني أن يكون جناية كل واحد منهم لو انفرد بها كان منها التلف، غير أن عندنا أنهم متى قتلوا الجماعة ردوا فاضل الدية و متى أراد أولياء المقتول قتل واحد كان لهم، و رد الباقي على أولياء المقاد منه ما يصيبهم من الدية، لو كانت دية، و لم يعتبر ذلك أحد و فيها خلاف من وجه آخر.



## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- و إذا قتل جماعة واحدا كان لولى الدم قتلهم به، إذا رد فاضل الدية، فإن أراد واحدا منهم دون الباقيين، كان له ذلك، و رد الباقيون على أولياء المقاد منه ما يصيبهم من الدية.
- 
-

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- «٧» ١٢ بابُ حُكْمِ مَا لَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فَصَاعِدًا فِي قَتْلِ وَاحِدٍ
- ٣٥١٠٤ - ١ - «٨» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا - قَالَ إِنْ شَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ - أَنْ يُؤَدُّوا دِيَّةً وَ يَقْتُلُوهُمَا جَمِيعًا قَتَلُوهُمَا. (٨) - الفقيه ٤ - ١١١ - ٥٢١٧.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- ٥١٠٥٣ - ٢ - «٩» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ فِي كِتَابِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ قَتَلُوا رَجُلًا - مَمْلُوكٌ وَ حُرٌّ وَ حُرَّةٌ وَ مُكَاتَبٌ قَدْ أَدَّى نِصْفَ مُكَاتَبَتِهِ - قَالَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ - عَلَى الْحُرِّ رُبْعُ الدِّيَّةِ - وَ عَلَى الْحُرَّةِ رُبْعُ الدِّيَّةِ - وَ عَلَى الْمَمْلُوكِ أَنْ يُخَيَّرَ مَوْلَاهُ فَإِنْ شَاءَ أَدَّى عَنْهُ - وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ بِرُمَّتِهِ لَا يَغْرَمُ أَهْلُهُ شَيْئًا - وَ عَلَى الْمُكَاتَبِ فِي مَالِهِ نِصْفُ الرُّبْعِ - وَ عَلَى الَّذِينَ كَاتَبُوهُ نِصْفُ الرُّبْعِ - فَذَلِكَ الرُّبْعُ لِأَنَّهُ قَدْ عَتَقَ نِصْفَهُ. (٩) - الفقيه ٤ - ١٥٢ - ٥٣٣٨، أورده في الحديث ٤ من الباب ١٠ من أبواب ديات النفس.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- ٣٥١٠٦ - ٣ - «١» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ  
حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي عَشْرَةِ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ  
رَجُلٍ - قَالَ يُخَيَّرُ أَهْلُ الْمَقْتُولِ فَأَيُّهُمْ شَاءُوا قَتَلُوا - وَ يَرْجَعُ أَوْلِيَاؤُهُ  
عَلَى الْبَاقِينَ بِتِسْعَةِ أَعْشَارِ الدِّيَّةِ. (١) - الكافي ٧ - ٢٨٣ - ١، التهذيب  
١٠ - ٢١٨ - ٨٥٧، والاستبصار ٤ - ٢٨١ - ١٠٦٧.
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَمَّادٍ مِثْلَهُ «٢». (٢) - الفقيه ٤ - ١١٦ -  
٥٢٣٢.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- ۷-۳۵۱-۴- «۳» وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا - قَالَ إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ قَتْلَهُمَا - أَدَّوْا دِيَّةَ كَامِلَةٍ وَ قَتَلُوهُمَا - وَ تَكُونُ الدِّيَّةُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ - فَإِنْ أَرَادُوا قَتْلَ أَحَدِهِمَا قَتَلُوهُ - وَ أَدَّى الْمَتْرُوكُ نِصْفَ الدِّيَّةِ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ - وَ إِنْ لَمْ يُؤَدِّ دِيَّةَ أَحَدِهِمَا - وَ لَمْ يَقْتُلْ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الدِّيَّةِ صَاحِبُهُ مِنْ كِلَيْهِمَا - (وَ إِنْ قَبَلَ أَوْلِيَاؤُهُ الدِّيَّةَ كَانَتْ عَلَيْهِمَا) «۴». (۳) - الكافي ۷-۲۸۳-۲، التهذيب ۱۰-۲۱۷-۸۵۵، والاستبصار ۴-۲۸۱-۱۰۶۵.
- (۴) - ليس في الكافي.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

• ٨٠٨٠٣٥١ - ٥ - «٥» وَ بِالْإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا قَتَلَ الرَّجُلَانِ وَالْثَلَاثَةَ رَجُلًا - فَإِنْ أَرَادُوا «٦» قَتَلَهُمْ تَرَادُّوا فَضْلَ الدِّيَاتِ - (فَإِنْ قَبِلَ أَوْلِيَاؤُهُ الدِّيَةَ كَانَتْ عَلَيْهِمَا) - «٧» وَ إِلَّا أَخَذُوا دِيَةَ صَاحِبِهِمْ.

• (٥) - الكافي ٧ - ٢٨٣ - ٣.

• (٦) - في المصدر - أراد أوليائه، و هو نسخة في المصححة الثانية.

• (٧) - ليس في الكافي.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يُونُسَ «١» وَ الَّذِي قَبْلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ  
بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَ الَّذِي قَبْلَهُمَا بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَهُ. (١) -  
التَهْذِيبُ ١٠ - ٢١٧ - ٨٥٦، وَ الْإِسْتَبْصَارُ ٤ - ٢٨١ - ١٠٦٦.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- ۳۵۱۰۹ - ۶ - «۲» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ عَنْ أَبَانَ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَشْرَةٌ قَتَلُوا رَجُلًا - قَالَ إِنْ شَاءَ أَوْلِيَاؤُهُ قَتَلُوهُمْ جَمِيعًا وَ غَرَّمُوا تِسْعَ دِيَّاتٍ - وَ إِنْ شَاءُوا تَخَيَّرُوا رَجُلًا فَقَتَلُوهُ - وَ أَدَّى التَّسْعَةَ الْبَاقُونَ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ الْأَخِيرِ - عَشْرَ الدِّيَّةِ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ - قَالَ ثُمَّ الْوَالِي بَعْدُ يَلِي أَدْبَهُمْ وَ حَبَسَهُمْ. (۲) - الكافي ۷ - ۲۸۳ - ۴.



## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبَانَ «٣» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ «٤». (٣) - الفقيه ٤ - ١١٥ - ٥٢٣.
- (٤) - التهذيب ١٠ - ٢١٧ - ٨٥٤، و الاستبصار ٤ - ٢٨١ - ١٠٦٤.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

٣٥١١٠ - ٧ - «٥» وَ عَنهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ  
 عُرْوَةَ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَ غَيْرِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا اجْتَمَعَ «٦»  
 الْعِدَّةُ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ - حَكَمَ الْوَالِي أَنْ يُقْتَلَ أَيُّهُمْ شَاءُوا - وَ  
 لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ - إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ مَنْ قَتَلَ  
 مَظْلُومًا - فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ «٧» .  
 (٥) - الكافي ٧ - ٢٨٤ - ٩ .

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- (٦) - فی المصدر - اجتمعت.
- (٧) - الاسراء ١٧ - ٣٣.
- 
- ٣٥١١١ - ٨ - «٨» وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ زَادَ وَ إِذَا قَتَلَ ثَلَاثَةً وَاحِدًا - خَيْرُ الْوَالِي أَيَّ الثَّلَاثَةِ شَاءَ أَنْ يَقْتُلَ
- وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص: ٤٤
- وَ يَضْمَنُ الْآخِرَانِ ثُلثِي الدِّيَّةِ لِوَرَثَةِ الْمَقْتُولِ. (٨) - التهذيب ١٠ - ٢١٨ - ٨٥٨، وَ الْأَسْتَبْصَارُ ٤ - ٢٨٢ - ١٠٦٨.

## لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد

- أقول: حمّله الشيخ على التقيّة أو على ما مرّ «١» من التّفصيل و هو أنّ لهم قتل ما زاد علي واحد إذا أدّوا ما بقي من الدّيّة و إلّا فلهم قتل واحد فقط و يحتمل الكراهة. (١) - مر في الأحاديث ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ من هذا الباب.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- ۳۵۱۱۲ - ۹ - «۲» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ «۳» عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي عَبْدٍ وَ حُرٍّ قَتَلَا رَجُلًا - «۴» قَالَ إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْحُرُّ وَ إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْعَبْدَ - فَإِنْ اخْتَارَ قَتَلَ الْحُرُّ ضَرْبَ جَنْبِي الْعَبْدِ. (۲) - الكافي ۷ - ۲۸۵ - ۱۰.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

• (۳) - فی المصدر زیادة - عن أبی جمیلة.

• (۴) - فی المصدر زیادة - حرا.

• مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى مِثْلَهُ «۵» وَ بِإِسْنَادِهِ  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ مِثْلَهُ «۶». (۵) -  
التهدیب ۱۰ - ۲۴۱ - ۹۵۹، و الاستبصار ۴ - ۲۸۲ - ۱۰۷۰.

## لو اشترک اثنان فما زاد فی قتل واحد

- (٦) - التهذيب ١٠ - ٢٤٢ - ٩٦١.
- 
- ١٣١٣٥ - ١٠ - «٧» وَ عَنْهُ عَنْ بُنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ مَمَالِيكَ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ حُرٍّ مَا حَالُهُمْ - فَقَالَ يُقْتَلُونَ بِهِ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْمٍ أَحْرَارٍ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ مَمْلُوكٍ مَا حَالُهُمْ - فَقَالَ يَرُدُّونَ «٨» قِيَمَتَهُ «٩».
- (٧) - التهذيب ١٠ - ٢٤٤ - ٩٦٦.
- (٨) - في المصدر - يؤدون.
- (٩) - في نسخة - ثمنه (هامش المخطوط).
- وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص: ٤٥
- وَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ أَسْقَطَ مِنْ أَوَّلِهِ لَفْظَ مَمَالِيكَ «١» (١) - مسائل علي بن جعفر - ١٢٨ - ١٠٥ و ١٠٦.
- ١١٤٣٥ - ١١ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَنْتِ الْإِيَّاسِ عَنِ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا - قَالَ يُقْتَلَانِ إِنْ شَاءَ أَهْلُ الْمَقْتُولِ - وَ يَرُدُّ عَلَى أَهْلِهِمَا دِيَّةً وَاحِدَةً.
- أقول: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٣».
- (٢) - التهذيب ١٠ - ٢١٨ - ٨٥٩، و الاستبصار ٤ - ٢٨٢ - ١٠٦٩.
- (٣) - يأتي في الحديث ١٥ و ٢١ من الباب ٣٣، و في الباب ٣٤، و في الحديث ١ و ٣ من الباب ٥٤، و في الباب ٦٧ من هذه الأبواب.
-